

## المقدمة

كنت مشغولاً بها جس الفساد وهمّه طيلة حياتي، ومنذ أن شعرت بنفسي بين الناس، بيد أنني لم أدرك كنهه وطبيعته آنذاك.

لم أدرك تماماً ما هو الفساد وما معناه، لكن كان لدي إحساس داخلي بكرهية كل تصرف لا يستقيم مع منطق الأمور، ألاحظه على الناس، أو في المجتمع، أو أسمع عنه.

عندما كنت طفلاً، كنت أنكر الغش والخداع والكذب عند ممارسة لعبة من اللعبات الموجودة في قريتي آنذاك، ويمارسها الأطفال عادة كما في القرى كلها في بلدي، وفي كل مكان ترعرعت فيه طفلاً كنت أستغرب عندما نتواعد على الحضور في مكان ما لممارسة أي لعبة ولا يحضر بعضنا، أنظر إلى ذلك باستغراب لكنني لا أدرك مصدره، ولماذا؟ وعندما دخلت المدرسة الابتدائية بعد وفاة والدي، أنكرت على بعض الطلبة نزعتهم إلى تسهيل أمور الدراسة، أو أداء الواجبات بالبحث عن أيسر الطرق إلى ذلك، إما بالغش أو بالاقتباس، أو بالنقل، أو إلقاء اللوم في إخفاقهم على غيرهم من المعلمين، أو واضعي المناهج، أو أسئلة الاختبارات؛ وكانت المناهج في ذلك الوقت أكثر قوة من مناهج اليوم، ولم تكن تتوافر مصادر

أخرى للاستعانة بها في الدراسة مثل قنوات المعرفة المتوافرة اليوم، ورغم ذلك كان الطلبة أكثر جدية وتفرغاً للدراسة، وكذلك المعلمون، ولم يكن محيط الدراسة يخلو من وجود طلبة يحاولون سلوك أيسر الطرق لتحقيق الحد الأدنى من النتائج كما ذكرت، بوجه عام كان الناس مختلفين عما هم عليه اليوم؛ فالغش والخداع والكذب والفساد كلها مستنكرة، وقليل ممارسوها، أما السائد فكان الصدق والأمانة والوضوح في المعاملات، بيد أن المجتمع لم يخلُ من نسبة قليلة من الفاسدين والمخادعين.

بعد انتهاء الدراسة الابتدائية ساقنتني الظروف الاجتماعية ووضع أسرتي المعيشي إلى العمل الحكومي، رغم أن سني آنذاك كانت دون المسموح به للعمل، وكان المراجعون في الإدارة التي أعمل فيها، وبعض زملاء العمل يتهامون - كما لمحت - ويتندرون على ذلك الصبي الذي لا يكاد يظهر من جسمه وهو جالس على مكتبه، غير رأسه، مستبعبدين مجاراته لهم وممارسته لإجراءات العمل مثلهم، لكنهم ما لبثوا أن أبدوا بعض الاستغراب من حماسته وجديته وسرعة استيعابه، ومما أذكره في بداية عملي في ديوان المراقبة العامة، أن الموظفين وبالذات مدققي الحسابات - وكنت واحداً منهم - يُكفّفون بالعمل خارج وقت الدوام؛ أي (العمل الإضافي) لإنجاز مراجعة مستندات حسابات الجهات الحكومية المتركمة في الديوان لكثرتها، وتتجاوز طاقة موظفيه آنذاك؛ فيُحدّد لكل مدقق كمية العمل الواجب إنجازها خلال مدة التكليف، فكنت أنجز العمل المطلوب قبل انتهاء مدة التكليف، ثم أذهب إلى رئيسي

المباشر وأطلب منه عملاً آخر، ما يدعو بعض الزملاء إلى القول باستغراب: «أن مكافأة العمل قد تحققت بإنجاز المطلوب منك؛ فلماذا تجهد نفسك؟». كنت في سائر الأعمال أميل إلى الوضوح والإتقان، وأنكر بيني وبين نفسي على بعض الزملاء التهاون أو تأخير الأعمال، وتمارض بعضهم لكي يتغيب، أو اختلاق أي سبب للغياب أو التأخر عن وقت العمل، أو الحصول على تقرير طبي غير صحيح؛ فلا أذكر أنني تغيبت أو تأخرت من دون سبب قوي يجبرني على ذلك؛ فقد كنت أهتم بوقت العمل، وأحضر وأنصرف في المواعيد المحددة.

كنت أسمع عن بعض ممارسات الفساد مثل الوساطة والرشوة أو استغلال الوظيفة لتحقيق مكسب ما، أو استخدام الأدوات والممتلكات الحكومية استخداماً خارج الوظيفة، حتى الأقلام والأوراق كنت أنكر على بعض الزملاء استخدامها لغير ما خصصت له.

كان هاجس مكافحة الفساد موضوع عدد من المقالات التي كتبتها في صحيفة الاقتصادية فيما بعد، في الأعوام من (١٤٢٨ إلى ١٤٣١هـ)، ومن عناوين تلك المقالات ما يأتي:

- «لماذا تتزايد مظاهر الفساد في الأجهزة الحكومية؟».
- «الفساد؛ عوامل انتشاره وعوامل الحد منه».
- «الفساد في غياب الإخلاص والرقيب لا ينجو منه مشروع... وجدة مثلاً».
- «إنكار الفساد يبدأ بالخوف من الخالق قبل المخلوق».

- «هل إنشاء المزيد من الهيئات يقضي على الفساد؟».
- «الفساد السبب الرئيس لانهايار اقتصاد الغرب».
- «تعزيز التعاون الدولي يعد وسيلة لمكافحة الفساد».
- «استخدام التكنولوجيا يدعم الشفافية ويضيق فرص الفساد».

كتبت أيضًا عددًا من المقالات عن الشفافية والإفصاح، وأثرهما في تعزيز النزاهة، وقد تيسَّر لي أن جمعت هذه المقالات وأخرجتها مع مقالات أخرى في كتاب حمل العنوان: **في الشأن العام**<sup>(١)</sup>.

وقد سبق أن دوَّنت في كتابي جوهر الإدارة<sup>(٢)</sup> جانبًا من سيرتي الذاتية، وملامح أوسع عن السمات الإدارية التي كانت سائدة في ذلك الوقت، وبعض الذكريات عن طبيعة الأعمال الإدارية، وانطباعاتي وملحوظاتي حول ما عشته وعاشتته، ولم يدر بخلدي مطلقًا أن خدماتي الحكومية التي امتدت قرابة خمسين عامًا سوف تختتم بأن أكلف بإنشاء أول هيئة لمكافحة الفساد في المملكة، لكنها إرادة الله.



(١) كتاب في الشأن العام، محمد الشريف، مطبعة سفير، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣٥هـ.

(٢) كتاب جوهر الإدارة رؤية تحليلية وتطبيقية مقارنة لنظرية الإدارة، محمد الشريف، دار طويق للنشر

والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية عام ١٤٣٠هـ.